المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: المحددات الداخلية والخارجية للعلاقات المصرية – السودانية (دراسة لما بعد التغيير)
اسم الكاتب: أ.م.د. محمد منذر جلال
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/2473
تاريخ الاسترداد: 2025/05/11 11:38 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

المحددات الداخلية والخارجية للعلاقات المصرية-السودانية
(دراسة لما بعد التغيير)

أ.م.د. محمد منذر جلال
الجامعة العراقية-كلية القانون والسياسية

المقدمة

عرفت المجتمعات البشرية ومنذ القدم العلاقات فيما بين المجتمعات الانسانية التي تطورت لتصبح دول تحكمها تشعبات الحياة وتبادلها التجاري والاقتصادي والفكري والثقافي ، ولعل العلاقات بين مصر والسودان تنتمي الى تلك العلاقات التاريخية القديمة . فهي تتصف بالخصوصية بحكم الجوار الجغرافي والتداخل العرقي وكمية المصالح المشتركة بين البلدين والتي اخذت بعدا استراتيجيا طوال فترات التاريخ المتعاقبة حيث ارتبطت هذه العلاقة بمفهوم الامن القومي على اعتبار ان اي تهديد لمصلحة مصر او السودان سيكون له تاثيره السلبي بالضرورة على البلد الاخر .

اضافة الى حالة التداخل الانساني والثقافي والذي عززه وجود نهر النيل المشترك فيما بينهم ، وعلى الرغم من تأرجح العلاقات فيما بين البلدين الا ان مبدأ ضمان استمرار المصالح الاستراتيجية كان على الدوام هو المبدأ السائد وخصوصا بعد حالة التغيير السياسي التي شهدها كلا البلدين وما رافقتها من تداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية جعلت التقارب يكون ضرورة اكثر من اي وقت مضى . وتتحدد العلاقة بين مصر والسودان تبعا لبعض المحددات التي تتحكم في هذه العلاقة سواء كانت داخلية أو خارجية، لذلك نجد أن هناك روابط سياسية وأقتصادية بينهما كما ان هناك علاقات أقليمية في بعض القضايا والمسائل التي تخص الاقليم الافريقي .

اشكالية الدراسة /

تنطلق من معالجة مشكلة رئيسية الا وهو ان البلدين بما مروا به من تغييرات انتجت طبقة سياسية جديدة وجدت نفسها امام محددات داخلية وخارجية لعلاقات بلديهما ما مثل تحديا كبيرا فيما لو لم يتم تجاوزها ، وعليه سيتناول البحث الاجابة عن التسأولات التالية :

1- ماهي الابعاد السياسية والاقتصادية والامنية لعلاقات البلدين بعد التغيير ؟
2- كيف اثر ملفات الحدود والمياه على طبيعة تجدد هذه العلاقة ؟
3- ما طبيعة التاثير للمتغيرات الاقليمية والدولية على مستويات العلاقة ؟

4- ماهو مستقبل العلاقات في ظل تباين الرأي الرسمي الداخلي والخارجي بذلك ؟

فرضية الدراسة / تنبع الدراسة من فرضية مفادها (ان بقاء التاثير السلبي للمحددات الداخلية والخارجية على العلاقات المصرية السودانية في مرحلة مابعد التغيير لابد وان يترك تداعياته السلبية ايضا على مستقبل هذه العلاقة وعلى اهمية البلدين الافريقية والدولية) .

وعلى هذا الاساس سيتم تقيم محاور البحث الى الاتي :

الاول : المحددات الداخلية

الثاني : المحددات الخارجية

الثالث : مستقبل العلاقات مابعد التغيير

اولا المحددات الداخلية : تمهيد /

لا تعد المحددات السياسية الوحيدة والقادرة على فهم العلاقات مابين الدول او رسمها بأتجاه معين دون ذاك ، فالامر متروك لتواجد محددات اخرى تؤثر على العلاقات سلبا او ايجابا ، فالبعض يعتبر المحددات الداخلية تلك المتغيرات التي تفرزها البيئة الداخلية للدول والتي تؤثر طبيعيا في عملية صنع القرار بالنسبة لدولتي الدراسة (مصر والسودان) كونها تشكل محركات لدوافع داخلية يكون لها الاثر الاكبر في صنع القرار الخارجي وتوجيه السياسة الخارجية ايضا ، وبطبيعة الحال فلدولتي مصر والسودان خصوصية تاريخية وجغرافية واجتماعية تجمع البلدين ولا يمكن فصلها حتى في المستقبل . ويمكن ايجاز تلك الخصوصية للعلاقات بمحددات داخلية اهمها :

أ / المحدد السياسي

لقد تفجرت ثورة 25 يناير في مصر نتيجة لعدة اسباب منها ما يتعلق بالفساد الامني والاداري والسياسي ، وكانت بمثابة نقطة التغيير في الحياة السياسية المصرية كونها قد فتحت صفحة جديدة من الحريات والحقوق السياسية بعد ان كان النظام وعلى مدار 30 سنة يتفنن بتقييدها ومحاربة من يمارسها سواء بشكل علني او سري ، يضاف اليها سيطرة حزب واحد واحزاب اخرى لا تلعب الا دور الكومبارس في الحياة السياسية .[1]

وبدأت تتشكل احزاب وتيارات سياسية ذات توجهات وميول ليبرالية واسلامية ويسارية مع انفتاح للحريات بشكل اكبر ، الا ان المشهد ظل محموم بالصراعات والاحتدامات الداخلية والذي ادى الى ارباك في الوضع الاجتماعي والاقتصادي ومن ثم السياسي بشكل عام وخصوصا بعد صعود التيارات الاسلامية الى سدة الحكم .[2]

حيث افضت الانتخابات الى صعود (محمد مرسي) الى رئاسة البلاد والذي واجه قيودا داخلية وخارجية كبيرة نتيجة لانتمائه لجماعة الاخوان المسلمين ومحاولة خدمة مصالح هذه الحركة على حساب بقية الشرائح الاخرى ، وهو ما عجل في رحيله المبكر(اسقاط حكمه) خصوصا وان القوات العسكرية المصرية ظلت دائما بصف الشعب ومع الجماهير التي نزلت الى ميدان التحرير مرة اخرى ، وتم تعيين (عدلي منصور) رئيسا مؤقتا للبلاد وفق خارطة تسوية سياسية اتفقت عليها الاحزاب السياسية الداخلية ، الا ان هذا الامر لم يروق كثيرا لجماعة الاخوان

---

[1] احمد مجدي عبد السلام ، محددات العلاقات المصرية السودانية في الفترة من (2011-2015) ، المركز الديمقراطي العربي ، بحث منشور على الموقع الالكتروني (http://deocraticac.edu) ، ص1. تاريخ الزيارة الالكترونية (2019/5/12).

[2] على الدين هلال واخرون ، الصراع من اجل نظام سياسي جديد : مصر بعد الثورة ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، 2013 ، ص511.

المسلمين واعتبروا ذلك انقلابا على التشريعات والقوانين وادى نزولهم الى الشارع لفتح جبهة مواجهة مع بقية التيارات الاخرى الرافضة اليهم ، وقد ادى ذلك الى حدوث حالات من الصدام العسكري المسلح مع الجيش والشرطة ، ولكن خارطة التسوية السياسية استمرت بفعل مساندة قوات الجيش لها ، وتم التصويت على دستور جديد في مصر عام 2014 جرت على اثره الانتخابات الرئاسية والتي فاز بها وبشكل ساحق الرئيس (عبد الفتاح السيسي) في يونيو 2014 والذي حمل مصر باتجاه تحقيق استقرار سياسي ملحوظ واعاد لمؤسسات الدولة هيبتها وانتظمت دوائر الدولة بالعمل دون اي مقيدات . [3]

وقد تعزز هذا الامر بعد فوز (السيسي) بالانتخابات التشريعية التي جرت عام 2018 وبفوز ساحق بنسبة 97.08 بالمئة من إجمالي الأصوات الصحيحة. وهو ما اعلنته الهيئة الوطنية للانتخابات في مصر ، فيما حصل منافس(السيسي) (موسى مصطفى موسى) رئيس حزب الغد على (656) ألف صوت بنسبة(2.9) بالمئة من الأصوات الصحيحة.[4]

اما السودان فهو يعاني وبشكل مستمر من الحركات الانفصالية الداخلية وخصوصا بعد استقلال جنوب السودان ، ظهرت حركات اخرى في الشمال تطالب بالاستقلال ايضا والتي ازمت الاوضاع واعادت رسم المشاكل مابين الشمال والجنوب ، ويعود سبب كل هذا لكون النظام السياسي يتكون من هياكل وبنى ضعيفة من الناحية السياسية (حكومة عمر البشير) .[5]

وانتج ذلك ضعفا على المستوى الامني والاقتصادي وزيادة المشاكل القبلية والعرقية حتى تفجر الوضع في عشية العاشر من نيسان 2019 لتتم ازاحة (البشير) بواسطة الجيش السوداني عقب احتجاجات شعبية امتدت الى كل ربوع البلاد طالبت برحيله ، وعين بدلا عنه نائب الرئيس ووزير الدفاع (احمد عوض بن عوف) والذي اعلن حالة الطوارئ في البلاد لمدة ثلاث اشهر تليها فترة انتقالية مدتها سنتين وتم تعليق العمل بالدستور ، وهو ما جوبه برفض شعبي واسع من قبل التيارات السياسية والاجتماعية السودانية ضد المجلس العسكري الانتقالي ، ما اضطر (احمد عوض) الى التخلي عن منصبه الى الفريق (عبد الفتاح البرهان) كرئيس جديد للمجلس ، والذي قدم وعودا بتشكيل حكومة مدنية وان مهمة المجلس العسكري الرئيسية هي " تسليم السلطة لحكومة مدنية ".

وقد احتفل السودانيون في شوارع العاصمة الخرطوم بتوقيع الوثيقة الدستورية الجديدة في 17 اغسطس 2019التي اوجدت اتفاقا لتقاسم السلطة مابين المجلس العسكري الحاكم والمعارضة

---

[3] ايمان رجب ، عودة الدولة : تطور النظام السياسي في مصر بعد 30 يونيو ، منشورات مكتبة الديمقراطية ، العدد 59 ، منشور على الموقع الالكتروني (http://www.democracy.ahram.org.eg) تاريخ الزيارة الالكترونية (2019/5/14).

[4] تقرير اعلامي لشبكة (BBC) العربية حول الانتخابات في مصر بعنوان (فوز السيسي الساحق في الانتخابات) ، نشر بتاريخ 2ابريل 2018 ، على الموقع الالكتروني (https://www.bbc.com/arabic/middleeast-43617676) تاريخ الزيارة الالكترونية (2019/6/11).

[5] عبد الحفيظ العبدلي ، لا مستقبل لنظام البشير مع استمرار القبضة الحديدية ، مقال منشور على الموقع الالكتروني (http://www.sweissinf.co) ، تاريخ الزيارة الالكترونية (2019/6/10) .

المدنية ، ووقع على وثائق المرحلة الانتقالية الفريق أول (محمد حمدان دقلو) ، نائب رئيس المجلس العسكري، و(أحمد الربيع)ممثل ائتلاف قوى إعلان الحرية والتغيير المعارض .[6]
وجاء الاتفاق على الوثيقة الدستورية للمرحلة الديمقراطية بعد مفاوضات مضنية بين ممثلي المعارضة التي قادت احتجاجات واسعة ضد نظام البشير والمجلس العسكري الذي ساهم باسقاطه .ولعل اهم ما جاء بهذه الوثيقة انها الغت العمل بدستور السودان الانتقالي عام 2005 ودساتير الولايات، لكنها تستثني القوانين الصادرة بموجبها التي ستظل سارية المفعول ما لم تلغ أو تعدل. [7]

ب/ المحدد الامني

يعد البعد الامني بعدا مهما ورئيسيا لكل تلك العلاقات التي تجمع الدول فيما بينها ، خصوصا واذا كانت تحمل معه دلالات لمحددات رئيسية تتعلق بالحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية مابين طرفي او اطراف العلاقة ، وكذا الحال بالنسبة للعلاقات المصرية –السودانية ، فالجانب الامني يعتبر محورا رئيسيا اكتسب اهميته من قدم التاريخ نتيجة للتماس الجغرافي وحالات التداخل الاجتماعي والثقافي بين البلدين ما اوجد مشتركات تطلب الحفاظ عليها تصورا امنيا واضحا .

فكلا البلدين يمثل عمقا استراتيجيا للاخر ، كما انهما مجتمعين يمثلان قلب الوطن العربي وبواية افريقيا على قارتي اسيا واوربا [8]، ويتمثل هذا العمق بثلاث اتجاهات امنية :[9]

1- التعاون المشترك للحفاظ على امن البحر الاحمر .
2- امن الجنوب والجنوب الشرقي حيث تتدفق مياه النيل عبر السودان .
3- امن المنطقة الغربية (الجوار الليبي) والذي يشكل مثلث هام ليبي-مصري –سوداني للتعاون في المجال الاقتصادي .

فكلا البلدين مصر والسودان ليس من مصلحتهما ان يكون هنالك اي تهديد لهما على مستوى امن البحر الاحمر من جهة ، او نمو تلك الحركات الانفصالية المحلية سواء في داخل السودان(شماله او جنوبه) او على الحدود الغربية مع ليبيا من جهة اخرى .

الا ان قضية المياه (نهر النيل)تبقى هي القضية المحورية في العلاقات المصرية السودانية في الجانب الامني ، فكلا البلدين يعلمان جيدا اهمية استمرار حصصهما المائية في هذا النهر ولذلك توجد مشتركات في الرؤيا بشكل عام للحفاظ على هذا المجرى المائي وتنطلق من : [10]

---

[6] تقرير اعلامي لشبكة (BBC) العربية حول السودان بعنوان (الوثيقة الدستورية في السودان: أسس الانتقال إلى الحكم المدني وآليات تقاسم السلطة) ، نشر بتاريخ (18 اغسطس 2019) ، على الموقع الاكتروني (https://www.bbc.com/arabic/middleeast-49387756) تاريخ الزيارة الالكترونية (2019/10/10).

[7] تقرير اعلامي لوكالة France 24 الفرنسية بعنوان (السودان: أهم ما تضمنه الإعلان الدستوري الموقع بين الجيش وقادة الاحتجاجات) ، نشر بتاريخ (2019/8/5) ، على الموقع الالكتروني (https://www.france24.com/ar/20190805) ، تاريخ الزيارة الالكترونية (2019/10/14) .

[8] محجوب محمد الباشا ، التنوع العرقي والسياسة الخارجية في السودان ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، الخرطوم ، 1998 ، ص142-143.

[9] نجلاء مرعي ، العلاقات الامريكية السودانية النفط والتكالب الامريكي على السودان ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط1، 2016، ص78-84.

[10] احمد مجدي عبد السلام ، محددات العلاقة المصرية ..... ، مصدر سبق ذكره . ص2.

1- الحفاظ على امن منابع نهر النيل ، واستمرار تدفقها بالشكل الطبيعي على اعتبار ان المياه تحمل اهمية استراتيجية لكل من مصر والسودان .
2- الحفاظ على مبدأ الامن المتبادل ، حيث ان اي تهديد للسودان يشكل تهديدا لمصر والحالة معكوسة تماما .
3- ضرورة التنسيق مع دول حوض النيل الاخرى كون اي مشروع يعني خسارة في الحصص المائية لكلا البلدين .
4- توحيد وجهات النظر المصرية والسودانية باتجاه كل من اثيوبيا واسرائيل وتنمية العلاقات مع دول حوض النيل الاخرى .

ت/ المحدد الاقتصادي

مرت مصر بظروف اقتصادية صعبة بعد ثورة (25 يناير) وما رافقها من استمرار للمظاهرات والازمات الداخلية وانخفاض سعر الجنيه مقارنة باسعار العملات الاجنبية الاخرى ، ما اثر على تراجع القطاع السياحي والاستثماري والذي تعتمد عليهما مصر وبشكل كبير ، حيث كان للعامل الامني تأثيره الاكبر على الجانب الاقتصادي في البلد ، الا ان مجئ (السيسي) الى الحكم وتكثيف زيارته الخارجية لدعوة الممولين والمستثمرين للعودة الى مصر ، اعاد معه الاستقرار النسبي للاقتصاد المصري ، في الوقت الذي استمر فيه الاقتصاد السوداني بالتذبذب وعدم الاستقار نتيجة الازمات الداخلية المتعددة .

فالبلدين يمتلكان من المقومات الاقتصادية التي تسمح لهما بتحقيق ضعف التجارة الجارية بينهما حيث يلغ حجم التبادل التجاري لعام 2017 (مليار دولار) ، وتتسم العلاقة التجارية فيما بينهما بكونها تكاملية وليست تنافسية ، حيث تستورد مصر من السودان (اللحوم ، السمسم ، دقيق القمح ، مواد خام) بينما يستورد السودان من مصر (الصناعات الغذائية ، مواد البناء ، المنسوجات ، الادوية) ، وتميزت العلاقات الاقتصادية مابين البلدين بالانتظام بعد انضمامهما الى منظمة التجارة الحرة لتجمع (الكوميسا) عام 2000 حيث تم تنظيم الاعفاءات الكمركية بينهما ، وقد مثلت القمة الاقتصادية التي عقدت في الخرطوم عام 2005 نقطة التحول في العلاقات مثل تدعيم صندوق التكامل بين البلدين على مستوى (الاقتصاد ، مشاريع الامن الغذائي) .

وبعد ثورة 25 يناير ، زار الرئيس (البشير) مصر عام 2012 وتم الاتفاق على تسريع العمل بالمشاريع الكبرى في المجال الزراعي والحيواني وتم الاتفاق على تفعيل برامج شراكة استراتيجية لدعم الصناعة السودانية عبر التدريب والاستفادة من الخبرة المصرية بهذا الامر .[11] وفي ابريل عام 2013 تم الاتفاق على اقامة مجموعة من المشاريع المشتركة التي تضمن سد الاحتياج الغذائي للبلدين . وبعد تولي الرئيس (السيسي) لسدة الحكم في يونيو 2014 عمل على تفعيل عمل اللجان التجارية المشتركة بين البلدين ، وتم في عام 2015 افتتاح احدث المشروعات

[11] بحث منشور الكترونيا على موقع المصري اليوم بعنوان (العلاقات المصرية السودانية والتحولات الاقتصادية الجديدة) ، نشر بتاريخ 2016/4/12 على الموقع : http://www.almasryalyoum.com تاريخ الزيارة الالكترونية (2019/3/2).

المشتركة وهو مشروع ميناء قسطل –اشكيت البري (ويعد هذا الميناء اهم بوابة مصرية تطل على افريقيا حيث يساهم في احداث نقلة كبيرة في حركة التجارة والاستثمار بين مصر من جهة والسودان وبقية دول القارة الافريقية من جهة اخرى ، حيث يحمل في جوانبه تسهيلات لنقل المسافرين والمنتجات الحيوانية والبضائع الاخرى .

ونتيجة للاحداث التي رافقت اسقاط نظام (عمر البشير) في نيسان 2019 وتداعيات هذا التغيير على كل مرافق ومجالات الحياة في السودان وخصوصا الصادرات والواردات (التبادل التجاري) مع مصر حيث تراجع نمو حجم التبادل التجاري خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر 2019 ليصل إلى نحو 648 مليون دولار. [12] الا ان الحاجة الاقتصادية التكاملية تفرض على البلدين محطات مستمرة للتعاون لا يمكن تجاوزها بسهولة . ومن كل ماسبق نجد ان هنالك جملة محددات (سياسية ، امنية ، اقتصادية) ستبقى تحمل جانب التأثير الاكبر على مستوى العلاقات المصرية –السودانية على الرغم من حالات التغيير التي حدثت في انظمة البلدين كون مثل هذه المحددات في ما لم يتم استيعابها والتعامل معها بالشكل الصحيح ستكون معرقلات داخلية تنسجم مع المحددات الخارجية التي سيتم تناولها .

ثانيا المحددات الخارجية :

بعد ان تناولنا المحددات الداخلية ومدى تأثيرها في العلاقات مابين البلدين ، كان لابد وان يتم التطرق الى المحددات الخارجية كونها تنقسم الى محددات اقليمية ودولية لها تأثيرها الكبير والمستمر حتى بعد حالات التغيير التي حصلت في مصر والسودان .

أ – ملف الحدود (حلايب وشلاتين)

هذه المنطقة تتمتع باهمية استراتيجية لكل من مصر والسودان (مثلث حدودي يقع على الجانب الافريقي للبحر الاحمر وتبلغ مساحته 20 الف كيلومتر مربع) ، فهي تحمل جانبا امنيا مهما لكل من البلدين لمصر (عمقا استراتيجيا لساحل البحر الاحمر) ، وللسودان (منطقة هامة للحفاظ على وحدة واستقرار السودان) .[13]

وبعد ثورة 25 يناير 2011 في مصر ، استغلت السودان الوضع الغير مستقر سياسيا وامنيا في جارتها مصر لتقوم بطرح ثلاثة سيناريوهات لحسم قضية حلايب الحدودية ، اولها جعل حلايب منطقة تكامل بين البلدين على ان تعترف الحكومة المصرية بأنها ارض سودانية وتكون ادارتها مشتركة بين الطرفين عن طريق شرطة مصرية سودانية وسحب الجيش منها ، والثاني لجوء السودان الى التحكيم الدولي في (لاهاي)، اما السيناريو الثالث فهو خيار الاستفتاء لساكني هذه المنطقة ليختاروا الانضمام طوعا اما لمصر او السودان .[14]

اما مصر التي مرت بظروف وتغييرات كثيرة بعد الثورة فقد عانت من الضغط المحلي والخارجي بأتجاه الحفاظ على سيادة الاراضي المصرية ، كما ان المصريين يعدون هذا المثلث

---

[12] بحث منشور الكترونيا على موقع مباشر السعودي بعنوان (التبادل التجاري بين مصر والسودان عام 2019)، نشر بتاريخ (2فبراير 2020) ، على الموقع https://www.mubasher.info/news/3586299/648 ، تاريخ الزيارة الالكترونية (2020/4/20) .

[13] Middle East monitor, breaking news (cases of Africa) , The land of gold, Halayeb and Shalateen, a thorn in the Egyptian-Sudanese relations , published on (May 13 , 2014) , p1.

[14] احمد مجدي عبد السلام ، مصدر سبق ذكره ، ص5.

الحدودي ارضا مصرية وموقفهم تجاهها ثابت منذ عهد (جمال عبد الناصر) وحتى بعد رحيل مبارك لايجب التخلي عنها . وهذا ما جبل عليه كل من (محمد مرسي) ورئيس اركان القوات المسلحة المصرية في ذلك الوقت (صدقي صبحي) في زيارتهم للسودان في يناير وابريل 2013 على التوالي ، مؤكدين للمسؤولين في السودان بان حلايب ارضا مصرية خالصة .[15]

وعندما اجريت الانتخابات الرئاسية في مصر عام 2014 ، اصرت الحكومة المصرية على وجود لجان انتخابية في حلايب وشلاتين ، وهو ما تسبب في تأزم الاوضاع داخل البرلمان السوداني ، وقام عدد غير قليل منهم باتهام السلطة السودانية بالتهاون مع الحكومة المصرية ، ما ادى الى تأزم الوضع السياسي ما بين البلدين ، ليتجدد السجال بين مسؤولي البلدين مرة اخرى في مطلع عام 2015 بعد ان اعلن وزير الدولة في رئاسة الجمهورية (الرشيد هارون) ان منطقة حلايب هي سودانية مائة في المائة ومن الممكن اقامة حوارات وتفاهم مع مصر حول هذا الموضوع .[16]

وهو ما اثار حفيظة الجانب المصري عن طريق المتحدث باسم خارجيتها السفير (بدر عبد العاطي) في تصريح اعلامي في 6 يناير 2015 ذكر فيه " ان حلايب وشلاتين هي ارض مصرية خالصة والدولة المصرية تمارس اعمال السيادة المصرية عليها " ، وقد اكد على ان القاهرة لن تقبل بحلول السودان المطروحة ، وعلى الاثر تقدمت السودان بشكوى رسمية لمجلس الامن بسبب اجراء مصر للانتخابات البرلمانية في حلايب وشلاتين 2015 ،[17]ورفضت مصر

في عام 2016 طلبا من السودان لبدء مفاوضات لتحديد الاحقية في السيادة على (حلايب وشلاتين) او اللجوء الى قضايا التحكيم الدولي .[18]

ب – ملف المياه وسد النهضة

كانت مواقف مصر والسودان يشوبها الخلاف وعدم تكامل الرؤية الموحدة تجاه اثيوبيا وخصوصا في قضية بناء سد النهضة والذي بدأت بأنشائه اوائل ابريل /نيسان 2011، وتبادل الطرفين الاتهام حول من يقف مع بناء السد ومن يعارض .[19]

---

[15] هاني رسلان، ابعاد الموقفين المصري والسوداني من ازمة حلايب ، جريدة الاهرام ، الطبعة الدولية ، القاهرة ، نوفمبر ، 2009 ، ص3.

[16] مقال الكتروني منشور على شبكة الراصد الاخبارية بعنوان (العلاقات المصرية والسودانية عقود من الخلاف حول حلايب وشلاتين ، نشر بتاريخ (13 ابريل 2016) على الموقع الالكتروني (http://www.marsadpress.net) تاريخ الزيارة الالكترونية (2019/6/22) .

[17] مقال الكتروني منشور على شبكة اي نيوز بعنوان (الإنتخابات المصرية تعيد الخلاف بين مصر والسودان حول مثلث حلايب الى العناوين)، نشر بتاريخ (5 ديسمبر 2015)، على الموقع الالكتروني (https://www.i24news.tv/ar /middle-east/94664-151205)، تاريخ الزيارة الالكترونية (2019/6/23).

[18] مقال الكتروني منشورعلى موقع العالم الاخباري بعنوان (العلاقات المصرية السودانية ... هذا ما يحدث بين البلدين)، نشر بتاريخ (24 حزيران 2019)، على الموقع الالكتروني (http://www.alalamtv.net.news) ، تاريخ الزيارة الالكترونية (2019/6/23).

[19] احمد مرجان الفضلي ، ازمة سد النهضة واثارها المستقبلية على كل من مصر والسودان ، تونس ، دار الكتاب العربي ، ط1، ص22.

وتسبب المشروع، الذي تقول أثيوبيا إنه كلف 5 مليارات دولار، في إثارة أزمة مستمرة منذ سنوات بين إثيوبيا والسودان ومصر. وعقب الإعلان عن فشل المفاوضات، دعت حملة على مواقع التواصل الإجتماعي السلطات في مصر إلى الانسحاب فورا من اتفاقية "إعلان المبادىء"، التي أبرمتها القاهرة مع أديس أبابا والخرطوم، عام 2015. [20]

وقد أثار تحفظ السودان على مشروع قرار مجلس وزراء الخارجية العرب (2020) المتضامن مع الموقف المصري في أزمة سد النهضة الأثيوبي دهشة الشارع المصري . فالهدف من القرارلم يتضمن حماية لحقوق مصر المائية فقط بل حقوق السودان المائية ايضا ، الا ان البعض ربط هذا الموقف بالخلاف الحدوي على قضية حلايب وشلاتين . بدوره، فسّر السفير طلعت حامد الأمين العام المساعد للبرلمان العربي سابقا الموقف السوداني بأن "النظام السياسي في السودان تغير لكن السياسة التي وضعها البشير ما زالت هي القائمة حاليا، وعلى السودان أن يدرك أن علاقته بمصر أكبر من الحديث عن حلايب وشلاتين أو غيرها من القضايا الجانبي".
وقد يكون هذا النزاع الحدودي بين مصر والسودان هو المتسبب في ظهور الموقف السوداني بهذه الصياغة. وبنفس الوقت فالمتابعين يجدون تقاربا واضحا في الموقف السوداني الاثيوبي تجاه قضية سد النهضة خصوصا بعد تغيير نظام البشير وذلك لجملة اسباب منها :[21]

1 – تصاعد نجم رئيس الورزاء الاثيوبي ابي احمد لدى الشعب السوداني ، حيث يعده الكثيرين بطلا قوميا وراعيا رئيسيا لاتفاق تقاسم السلطة والذي جرى بين المجلس العسكري من جهة و بين والقوى المدنية في السودان من جهة اخرى ، بعد الاطاحة بنظام عمر البشير .

2- شعبوية ما بعد الثورة ، حيث تعتقد الاوساط السودانية ان ما تحقق من نجاح قد شجع الكثير من القوى السياسية والاجتماعية الداخلية على اعتماد سياسة تعبوية (شعبية) تصور للفرد السوداني ان الاختلاف مع مصر وتحديدا بقضية سد النهضة ، يصب في مصلحة السودان وان هذا التوجه يحمل الطابع الوطني الذي يخدم السودان ويحقق مصلحتها .

ت- المتغيرات الاقليمية والدولية

تعد اثيوبيا واسرائيل ابرز بلدي التاثير الاقليمي على مصر والسودان وخصوصا فيما يتعلق بقضية الخلافات مابين البلدين ، فالاولى هي من دول الجوار الاقليمي الافريقي وتشترك مع البلدين بمشكلة المياه وبناء سد النهضة ، والتي تجد فيه يصب في مصلحتها لتوليد الطاقة الكهربائية ، وتجده حقا طبيعيا لها ولشعبها لزيادة نسب التنمية الداخلية ، بينما تجده مصر والسودان مصدرا خطيرا وموثرا بشكل كبير عليهما ، خصوصا وان التداعيات السلبية تبدأ من انشائه وصولا الى تأثيره على الامن القومي لكلا البلدين .[22]

---

[20] احمد نجدت ، مباحثات بلا اتفاق.. ابرز نقاط الخلاف حول سد النهضة ، مقال الكتروني منشور على موقع سكاي نيوز الاخباري (ملف التقارير)،وعلى الموقع الالكتروني (https://www.skynewsarabia.com/middle-east/) ، نشر بتاريخ 14يوليو2020، تاريخ الزيارة الالكترونية (2020/7/2).

[21] نيرفانا محمود ، سد النهضة .... محاولة لفهم علاقة مصر بالسودان ، مقال الكتروني منشور في موقع الحرة الاخباري ،على الموقع الاكتروني (https://www.alhurra.com/latest/) نشر بتاريخ 18 مارس 2020، تاريخ الزيارة الالكتروني (2020/7/2).

[22] سوسن حمدان ، تأثير سد النهضة على مستقبل الموارد المائية في مصر والسودان ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، المجلد ع ، العدد 51 ، العراق ، بغداد ، 2015 ، ص280.

ويعتبر البلدين مسألة امتلاك اثيوبيا (86%) من الايراد الكلي للنيل غير مبرر لاعطائها الحق في انشاء السد دون التفاوض معهم ، واذا ما تطور الوضع وذهب بأتجاه الصدام العسكري فأن ذلك سوف يؤثر على الامن القومي الافريقي بشكل اكبر ، ولذلك تم تشكيل لجنة ثلاثية تضم خبراء من مصر والسودان واثيوبيا لمناقشة اثار السد ومشروعية التحفظات عليه . ونتج عن ذلك تقرير يوضح جملة الاثار الاجتماعية والاقتصادية التي يسببها بناء السد عند تقليص حصص مصر والسودان ، اضافة الى جملة اخطاء فنية (هندسية) في بناءه ، الا ان اثيوبيا لم تكترث لمثل هذه التحذيرات واستمرت في بناء السد ولم تستطع مصر تحديدا في عهد (مرسي) من ادارة الازمة مع اثيوبيا بالشكل الصحيح ما ادى الى تصعيد وتوتر في العلاقات الثلاثية (مصر والسودان واثيوبيا).[23]

وقد وجدت كل من مصر والسودان نفسها تنجرا بأتجاه توتر سياسي قد ينتهي بأتجاه صراع مسلح ، لذلك انتهجتا وخصوصا مصر الخيار التفاوضي بعد ثورة 30 يوليو ، في التعامل مع قضية السد بالوسائل الدبلوماسية كونها مسألة تهدد الامن القومي .

اذا ما علمنا ان (اسرائيل) تعد ملف المياه سلاحا ضد كل من مصر والسودان ، وتعلم جيدا ان (30) مليون سوداني و(90) مليون مصري يعيشون على ضفافه ، ويوفر لمصر 95% من مياه الشرب والري وتوليد الطاقة ، كما يمد السودان بنسبة 80% من متطلباته المائية ، لذلك تحاول ان تولد ضغطا كبيرا بهذا الاتجاه وان تكون متحكمة بهذا المورد الحيوي للضغط المستمر على كل من مصر والسودان ، خصوصا وانها بدأت بتنفيذ قرى زراعية بتكنلوجيا اسرائيلية في جنوب السودان .[24]

وهو مايفسر توجه اسرائيل للتغلغل في دولة جنوب السودان لتحقيق جملة من الاهداف والعمل على تقليل حصة مصر من مياه نهر النيل، فقامت بدعم الحركة الشعبية لتحرير السودان، حيث أنها تتحفظ على الحصة المصرية فى مياه النهر، وتسعى إلى بيع المياه على غرار ما تفعله تركيا مع العراق (محاولة بيع المياه مقابل النفط) وهذا التوجه تؤكده أيضاً إسرائيل، وذلك بطرح عدد من المشاريع الجديدة، ومنها مشروع ترعة السلام، من أجل الحصول على نحو 800 مليون متر مكعب من مياه النيل.

وهذا يعنى الاستفادة بحوالى 10% من مداخيل مصر من مياه النهر عند أسوان، زاعمة أن كميات من المياه فى مصر تقدر بمليارات الأمتار المكعبة سنويا لايتم الاستفادة منها وتفيض عن حاجات الرى، وبالتالى يمكن الاستفادة منها فى إسرائيل.

يضاف لها محاولاتها باقامة علاقات مع دول الحوض الاخرى بالشكل الذي يربك حسابات مصر والسودان ، حيث دخلت في اتفاقيات امنية وعسكرية مع دول المنبع اوغندا وكينيا ورواندا والكونغو وتشاد وافريقيا الوسطى اضافة الى اثيوبيا البلد المحوري والاساس في هذه القضية ، وكل هذا لتأسيس سياسة الاذرع الطويلة الاسرائيلية في المنطقة لمحاصرة مصر والسودان عند

---

[23] ابراهيم المنشاوي ، الخيار التفاوضي :قضية سد النهضة والامن المائي المصري ، المركز العربي للبحوث والدراسات (ملفات افريقية) ، مقال منشور على الموقع الالكتروني (http://www.acrseg.org) ، منشور بتاريخ 12اكتوبر 2014 ، تاريخ الزيارة الالكترونية (2020/2/2).

[24] ابراهيم المنشاوي ، تحالف استراتيجي دائم :تداعيات العلاقات الاسرائيلية بجنوب السودان على الامن القومي المصري ، منشورات المركز العربي للبحوث والدراسات ، سلسلة شوون سياسية ، نشر بتاريخ 15 مارس 2014، على الموقع الالكتروني (http://www.acrseg.or) ، تاريخ الزيارة الالكترونية (2020/7/1).

منابع النيل ، خاصة دول شرق افريقيا وفي مقدمتهم اثيوبيا ، وذلك لاهميتها السياسية وجغرافيتها المطلة على البحر الاحمر جنوبا ، لضمان امنها وتحقيق اهدافها التوسعية والتي يعد المنظور المائي فيها منظورا استراتيجيا .[25]

ثالثا : مستقبل العلاقات مابعد التغيير

مما لاشك فيه ان مصر والسودان تدركان اهمية بعضهما للاخر على اعتبار ان جوارهما الجغرافي يحمل تداعيات البعد الامني في ظل بيئة اقليمية متوترة وجوار افريقي يحاول النيل من تلك العلاقات خاصة أن مصر دعمت قيام ثورة الشعب السوداني وابدت احترامها لحق تقرير الشعب لمصيره بنفسه.[26]وهنا يمكن ان نرسم مستقبل العلاقات في ظل سيناريوهين :

أ- سيناريو التعاون المكثف : ما يعززه تلك الزيارات للمسؤولين المصريين والسودانيين احدهما للاخر والتي أسهمت فى تدعيم علاقات التعاون بين البلدين بشكل كبير فى مختلف المجالات، فالبلدين يدركان أهمية التنسيق والتشاور فى جميع القضايا الثنائية والإقليمية، وقد كان لهذه الزيارات اثرها في احداث نوع من التقارب في وجهات نظر البلدين في التعامل مع مختلف القضايا وفي مقدمتها قضية ازمة سد النهضة الاثيوبي .

وابرزها كانت تلك الزيارة التي قام بها مدير جهاز المخابرات الوطني في السودان فى (9 إبريل 2020م) والتى كانت من نتائجها أن أكدت مصر والسودان على التمسك بمرجعية مسار واشنطن الخاص بقواعد الملء والتشغيل لسد النهضة، وما تم التوافق عليه فى هذا المسار وإعلان المبادئ الموقع بين الدول الثلاث فى العام 2015. بعدما بحث رئيس الوزراء الدكتور (عبدالله حمدوك) فى الخرطوم، مع رئيس المخابرات العامة المصرية اللواء (عباس كامل)، والدكتور (محمد عبدالعاطى) وزير الرى والموارد المائية المستجدات على الساحة الإقليمية، وأوجه التعاون الثنائى بين السودان ومصر فى مختلف المجالات، وتطورات ملف سد النهضة. ما يرفع من سقف وجهات النظر المشتركة تجاه قضاياهم العالقة ويظهر المزيد من الحلول التعاونية .[27]

اضافة الى ان مصر عبرت عن موقفها الداعم للسودان ليس فقط ابان وبعد الثورة بل وسعت ايضا كرئيس للاتحاد الافريقي الى عودة السودان للاتحاد، وهي تنظر اليها كمسألة ذات بعد استراتيجي داخل الاتحاد الافريقي ، يضاف له الجهد المبذول امام القوى الكبرى كالولايات المتحدة الامريكية واوربا وتجاه مؤسسات الامم المتحدة من أجل رفع أسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب.[28]

أما على صعيد العلاقات الاقتصادية والتجارية التي لا ترقى للمستوى المطلوب رغم ما شهدته العلاقات التجارية المصرية- السودانية نموًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة وبصفة خاصة فى ظل عضوية البلدين بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وبتجمع «الكوميسا»، وتسعى كل من

---

[25] مهند النداوي ، اسرائيل في حوض النيل ، دار العربي للنشر ، القاهرة ، ط1 ، 2013 ، ص130.

[26] اماني الطويل ، العلاقات المصرية – السودانية جذور المشكلات وتحديات المصالح ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، الطبعة الاولى ، اغسطس 2012 ، ص321.

[27] احمد مناوي قريصة ، مسار العلاقات المصرية السودانية تحدي التحول في نمطية العلاقة ، مركز بنغازي للدراسات والبحوث ، ليبيا ، 2016، ص 145.

[28] مجدي حافظ الخطيب ، البعد الاستراتيجي للسودان لدى صانع القرار السياسي المصري ، الدار العربية للنشر ، تونس ، ص65.

مصر والسودان لتوطيد العلاقات التجارية فيما بينهما، من خلال إنشاء مشروعات حيوية اقتصادية مشتركة فى كافة القطاعات والتى كان آخرها التشغيل الفعلى للربط الكهربائى بين مصر والسودان وانطلاق المرحلة الأولى للربط الكهربائى بين البلدين والتى تهدف إلى إمداد الجانب السودانى بما تحتاجه من كهرباء وصولا للتكامل الذى يعود نفعه على الدولتين، وسيُسهم ذلك بالتأكيد فى إعادة تشكيل مستقبل العلاقات بين السودان ومصر، مما سينعكس بشكل إيجابى على تحقيق التنمية الاقتصادية للدولتين، فمصر والسودان يمتلكان العديد من المقومات الاقتصادية التى تسمح بتحقيق أضعاف حجم التجارة البينية لهما. اذا ما علمنا ان حجم الاستثمارات المصرية في السودان قد بلغ (10) مليار دولار [29]، لذا يمكن القول ان مصلحة البلدين توجب وبشكل مشدد تنمية فرضيات التعاون فيما بينهما وتوحيد الرؤى باتجاه القضايا العالقة وبعض قضايا المنطقة الافريقية ايضا .

ب – سيناريو تنامي المعرقلات

مما لاشك فيه وجود اوساط سياسية تجد في تحسن العلاقات بين مصر والسودان ضرورة وحاجة ملحة ، وخصوصا بعد الخطوات التي تبنتها السودان بشأن تسليم عناصر تابعة لجماعة الاخوان المسلمين والمطلوبة قضائيا للحكومة المصرية بعد ان كان هنالك تقاعس واضح ومتعمد من السودان قبل ذلك (لاهداف ومقاصد سياسية) . خصوصا وان مثل هذه القضايا التي تحمل في طياتها هاجسا امنيا يربك العلاقة ويجعلها تذهب باتجاهات اخرى خصوصا وان هنالك اطراف متعددة تعمل على تغذية تلك الهواجس بشكل سلبي .

ولكن تلك العلاقة يشوبها ظهور معرقلات يمكن ان تخلق العوائق ، ولعل ابرز ما يمكن ان نطلق عليه بالمعرقل المؤثر على سير العلاقات مابين طرفي العلاقة هي خطط الإسلاميين في السودان الساعين إلى عرقلة مسارها وإعادتها إلى مربع الصفر، إضافة إلى تعمد بعض الأطراف استغلال ملف سد النهضة لتأزيم العلاقات بين البلدين. والدفع باتجاه ان تكون مصلحة السودان قبل كل شيء دون النظر الى الصيغ التعاونية مع مصر . حيث هذه القوى الاسلامية ان من غير مصلحتها ان يكون هنالك تقارب في العلاقة مابين البلدين ، لأنها تخشى أن يؤدي تعاونه مع القاهرة إلى تغيير حاسم في منظومة القيم العدائية التي عمل نظام البشير على تكريسها ضد مصر، ولا تزال ملامحها حاضرة حاليا.

وعلى الرغم من ان التطورات الاخيرة تظهر تعاونا كافيا في ملف مكافحة الإرهاب الذي يؤرق مصر تحديدا، ولم تتجاوب مع قوائم العناصر الإرهابية التي قُدمت لها لتسليمها، وبدا التعاون في هذا الفضاء بطيئا، كأنها تخشى تبعات تحرك حاسم من هذا النوع، واقتصرت أعمال لجنة إزالة التمكين على الشق الداخلي، من ملاحقة للفاسدين والمجرمين ممن ينتمون إلى النظام السابق ومصادرة لأموالهم.[30]

ولعل القضية الاخرى التي يمكن ان نطلق عليها معرقلا شائكا في العلاقة هو فشل القاهرة في استمالة السودان إلى صفها في ملف سد النهضة الإثيوبي، وحافظت الخرطوم على موقفها الداعم لأديس أبابا، وهو ذاته الذي ساد طوال فترة حكم البشير. وكلما أوشك على التغير أو مالت

---

[29] سوسن حافظ البدري ، مصر والسودان والاتفاقيات الاقتصادية المتاحة ، مركز الخرطوم للدراسات ، سلسلة اوراق فصلية ، العدد (121) ، السودان ، ص87.

[30] علي غفير عبد الحي ، مصر وترقبات العلاقة المستقبيلية مع السودان ، المعهد العالي للدراسات والبحوث ، ليبيا ، طرابلس ، 2018، ص 98.

الحكومة لتبني آخر محايد، اشتعلت مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام المؤيدة للحركة الإسلامية في التحريض على مصر، وإعادة الإسطوانة المشروخة إزاء التذكير بالنزاع القائم حول مثلث حلايب وشلاتين و(الغطرسة) المصرية، والقضايا الاجتماعية التي يفضي تفجيرها إلى ردع أي خطوات إيجابية. مساندين رأيهم هذا بما تنشره التقارير الخارجية بخصوص ان يسمح السد لاقليم الجزيرة بشرق السودان بزرع ثلاثة مواسم في السنة وان يساعد سدود النيل الكهرومائية الاصغر في السودان على توليد الطاقة ، مما يساعد السودان على تحقيق امكانياتها كسلة غذاء لجيرانها من العرب والافارقة .[31]

ومن هنا يمكن القول ان ملف سد النهضة يبدو من الملفات الشائكة التي يحاول الكثيرين استغلالها لارباك العلاقة ما بين مصر والسودان ، فالسلطة السودانية قد تجاهلت كل الدعوات الاقليمية والدولية التي اطلقها الخبراء في مجال الموارد المائية من ان سد النهضة قد يحمل مخاطرا اكبر الى السودان ومطالبتها باعادة النظر بالموقف الداعم الى اثيوبيا ، خصوصا وان الضمانات الفنية لعدم وجود مثل هذه الاضرار غير موجودة سواء للشعب السوداني ومصالحه المستقبلية وحتى لمصر ايضا.[32]

وقد ظهرت معالم استجابة الحكومة للمخاوف التي يثيرها البعض حول انجرارها نحو القاهرة (وتلك المخاوف ليست محلية فقط بل البعض منها اقليمية ودولية ايضا) ووصمها بالتبعية، في العجز عن صياغة موقف يقربها من القاهرة ويضعهم في نفس الصف ، وهو ما تسبب في زيادة حجم الابتزاز من جهة واستمرار الصعود والهبوط بمستويات العلاقة من جهة اخرى ، حيث تخشى الخرطوم من ان توطيد التعاون والتقارب في وجهات النظر المائية والاقتصادية قد يؤدي الى تقديم تنازلات أو التفريط في حقوق سودانية، وما إلى ذلك من منظومة مكررة في مثل هذه الحالات. [33]مثل هذه التجاذبات قادت الخرطوم الى احتفاظها بتقبل التاخر والمراوحة في حسم ملف المياه او سد النهضة مع كل ما يحمله من اضرار ، دون تقبل التقدم مع كل ما يحمله من مكاسب لطرفي العلاقة .

لذلك سوف تبقى مثل هذه المعادلة كابحا ومعرقلا سياسيا قويا لتصفية القضايا الخلافية بين الجانبين، وتحافظ على حد أدنى من التماسك في حالتي الصعود والهبوط، لأن التخلي عنهما يمكن أن ينقلب وبالا على الجميع، حيث يمتلك كل طرف أدوات تمكنه من التأثير على حسابات الآخر.

الخاتمة /

ان العلاقات المصرية والسودانية تحمل ابعادا تاريخية وجغرافية مهمة للغاية وكان من الطبيعي ان يشوب تلك العلاقة جملة من المشاكل التي ظهرت وبشكل طبيعي نتيجة خلافات حملتها تلك الابعاد ، فبلدي العلاقة يحمل كل منهم مصالحه التي يحاول المحافظة عليها خصوصا وان هذه المصالح قد شابها محددات داخلية سياسية تمثلت بحالة التغيير على مستوى النظام السياسي التي تعرض اليها البلدين واثرت بدورها على علاقاتهم في البيئة الاقليمية والدولية ، اضافة الى

---

[31] Ministery of water and energy , Ethiopia , Baro and Karadobi hydropower projects , at : http:www.mowr.gov.et.index. (on line : 2-3-2020)

[32] ناجي احمد البنهاوي ، الاثار المستقبلية لسد النهضة على كل من مصر والسودان ، جامعة بنها ، مصر ، 2017، ص54.

[33] ايمان عبد المنعم زهران ، التغيرات المناخية والصراع الاقليمي للمياه في الشرق الاوسط ، دار المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ، 2015، ص86.

المحدد الامني الذي يمثل على اثره كل منهما عمقا استراتيجيا للاخر ، مع وجود مشاكل متعددة تتعلق بالجوار الليبي وجنوب السودان وامن البحر الاحمر، ويضاف لها ان الحاجة الاقتصادية التكاملية تفرض على البلدين محطات مستمرة للتعاون لا يمكن تجاوزها بسهولة ، ويضاف اليها محددات خارجية تمثلت بملفات عالقة ستبقى مسالة الحسم فيها معقدة للغاية كقضية ملف حلايب وشلاتين ، الا ان مياه النيل هي القضية الجوهرية للمحددات الخارجية فيما بينهما ، كونها تحمل معها معرقلات داخلية وخارجية لا يمكن حلها بسهولة لعلاقة اريد لها ان لا تستمر بشكل ايجابي كون العكس في ذلك يعني استقرار لمناطق جغرافية متعددة في افريقيا والوطن العربي . الا انه ومع تلك الرؤية السلبية تحل محلها رؤية ايجابية بأنفتاح البلدين الكلي على الاخر وامكانية التعاون وحل القضايا العالقة التي لابد وان تترك اثارها على مستقبل البلدين المتجاورين .